الأمم المتحدة

E/2008/NGO/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 May 2008
Arabic
Original: French

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

بيان مقدم من الجمعية التونسية للأمهات، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2008/100.

110608 110608 08-33905 (A)

البيان

تقرير الفريق التابع للجمعية التونسية للأمهات عن تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

في معرض الاستجابة إلى موضوع المجلة الوزارية السنوية لعام ٢٠٠٨ المعنون ''تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة''، اجتمع فريق في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في باريس بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي بقصر بينا، بناء على مبادرة من الجمعية التونسية للأمهات، وبتعاون وثيق مع مؤسسة أستاذ إلهي للأخلاقيات والتضامن البشري، المعترف بها كمؤسسة ذات منفعة عامة، والرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، وقسم التنمية المستدامة في معهد الدراسات السياسية بباريس.

أما الفريق، الذي ضم أيضا مشاركين من منظمات غير حكومية (الصندوق العالمي للطبيعة) ومنظمات حكومية دولية (مجلس أوروبا) وموظفين من الأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة واليونسكو) وممثلين عن الجامعات، فقد طرح أسئلة عن ''تنفيذ مسؤولية المواطنين وأثرها في مجال التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية'' بغية تقديم توصيات في هذا الشأن.

ولزيادة فعالية التغييرات المتوخاة على المستوى العالمي، يلزم في واقع الأمر مناقشة وتوضيح قضية مسؤولية المواطنين على الصعيدين العالمي والمحلي على السواء، كما يجب تسليط الضوء على الإمكانيات وطرائق العمل ومبادرات الأطراف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الممثَّلة في المواطنين.

ويمكن للمواطن أن يعمل على هذه المستويات الثلاثة. فبما أن الاضطلاع بالمسؤولية يفترض وجوب ممارستها عن وعي، تحدث الاختلافات وستحدث بحسب الأنظمة السياسية وطرائق التنظيم الاقتصادي والمعلومات المتاحة لتنظيم الخيارات الفردية. غير أن مسؤولية المواطن وتصرفاته لها حدود، وبالتالي لا يمكن تصوّرها بمعزل عن الجهود المبذولة في إطار لتنظيم أسلوب للحكم يتعين أن يتم على الصعيد الدولي، علماً بأن الفريق أكد أيضا على الترابط القائم بين القرارات المتخذة على المستوى المحلي وتأثيرها.

دور المواطن في العمل من أجل التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية

من شأن تنظيم حملات إعلامية واسعة النطاق تقودها وتنسقها الوكالات المختصة التابعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع كبريات وسائل الإعلام الدولية (بما في ذلك شبكة الإنترنت) أن تحفِّز مواطني العالم على ما يلي:

- الضغط على الحكومات لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمرات القمة العالمية ونشر قيم الأخلاق والتضامن
- الإعراب المسموع عن الرأي بما يكفل تعزيز البرامج السياسية التي تراعي الأهداف الإنمائية للألفية والآثار البيئية
- مساءلة الممثلين المنتخَبين عما اتخذوه من إجراءات ملموسة في هذا الشأن
- العمل على أن تكف البلدان الغنية عن تقديم الدعم لقطاعها الزراعي، وهو ما يضر بشعوب العالم الثالث
- اختيار النشاط المهني، والمشاريع التجارية، استنادا إلى معايير ملائمة للاستدامة
- تنمية الالتزام الطوعي داخل منظمات غير حكومية فعالة في هذا الميدان
- اتخاذ خيارات مسؤولة في مضمار الاستهلاك، ولا سيما التمييز بين السلع النافعة والسلع الكمالية، لأن الإفراط في الاختيار لا يعني بالضرورة زيادة في حرية الاختيار.

عناصر لتنظيم الحوكمة على المستوى الدولي لتعزيز مسؤولية المواطنين وأنشطتهم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة

أصبحت المسؤولية موضوعا مطروحا بكثرة في المناقشات الدولية لكن الأمر يتعلق بالحذر من أن تصبح حجة المساءلة الفردية ذريعة خطابية تسمح بتقلص التزامات السياسة والمجتمع. ويتعلق الأمر أيضا بما يلي:

- تحديد من المسؤول عن ماذا وتوضيح احتمال اتخاذ جزاءات وتنفيذها في حال عدم الامتثال.
- تحديد نطاق مسؤولية الأشخاص المعنيين بتطبيق النظريات الاقتصادية دون الاهتمام بتأثيرها على الإنسان.

- إتاحة المزيد من السبل للمجتمع المدني لتناول مسألة تعزيز التنمية وقيم التضامن والأخلاق بين مختلف شعوب هذا الكوكب ومسألة المشاركة في مكافحة الفساد الذي يقوض الجهود المبذولة في هذا الصدد.

- تعزيز التعلم من فلسفات العالم والحوار الديمقراطي في مؤسسات التعليم. وممارسة المواطنة المسؤولة في مجال التنمية المستدامة بشرط توفير تعليم للجميع تُلقن فيه قيم المواطنة والإنسانية.

- عن طريق مضاعفة التأمل والبحث الجماعي في مفهوم الرفاه الذاتي للجميع، يجب إظهار أن هذا الرفاه لا يتأثر بفرض أساليب في المعيشة والاستهلاك أكثر انسجاما مع متطلبات التنمية المستدامة وبالتالي تشجيع المواطنين على قبول بعض القيود المفروضة.

- إثارة مناقشات مجتمعية جادة بشأن ما يعنيه ''العيش معاً حياة أفضل''.

- فسح المجال للمواطنين لاتخاذ خيارات مسؤولة في مجال الاستهلاك. ولهذا الغرض، ينبغي إيجاد ما يلي:

  - إمكانية معرفة منشأ المنتجات الاستهلاكية وطريقة صنعها ومآلها بعد الاستعمال وما إلى ذلك
  - معلومات عن الشركات التي لا تراعي المعايير البيئية أو معايير العمل اللائق
  - نشر مفهوم الأثر الإيكولوجي على نطاق واسع، وهو المفهوم الذي يحدد لكل فرد أو لمجموع السكان المساحة الحيوية الإنتاجية الضرورية لإنتاج الموارد الرئيسية التي يستهلكها هؤلاء السكان ولاستيعاب ما يصدر عنهم من مخلفات.

التأمل والجهود النظرية

لا يمكن الدفع بمسؤولية المواطنين الفردية دون مناقشة مفهومي الاختيار والحرية وإعادة تشكيلهما مسبقا، ويضم هذان المفهومان مفهوم المنافع العامة التي تساعد على بناء صرح جماعي يُعتبر إرثا مسؤولا من أجل المستقبل.

ويمكن أن تشمل الأفكار الأخرى التي تهدف إلى زيادة مسؤولية المواطنين ما يلي:

- إزالة الحواجز بين المنظمات الوطنية والدولية من أجل العمل والتفكير بشكل جماعي وعلى نحو متضافر ومتسق.

- عدم تجزئة مجال المسؤولية العامة وذلك لتوسيع نطاق الحوار الديمقراطي لكي يشمل جميع المجالات المخصصة للإدارة العامة.
- إدارة الصالح العام من قبل أطراف فاعلة أخرى بخلاف المؤسسات.
- وضع استراتيجيات التماسك الاجتماعي على أساس المسؤولية المشتركة، وبما ينطوي على إعادة توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الفاعلة (السلطات العامة، والأسواق، والأسر، والمنظمات غير الحكومية، والمواطنون، وما إلى ذلك).
- استحداث مبدأ الحذر الاجتماعي، تجنبا للأخطاء التي ارتُكبت باسم التنمية الاجتماعية.